

ب (تقرير مدير وكالة الغوث : مساعدة اللاجئين الفلسطينيين .
 ج (اعادة اللاجئين الفلسطينيين ودفن التعويضات المستحقة لهم . وموضوع
 تنفيذ قرارات الجمعية العمومية حول اعادة اللاجئين الفلسطينيين ودفن التعويضات
 المستحقة لهم .

د (تقرير لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة عن فلسطين .
 ٥ — الدورة الخامسة من ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ الى ٥ تشرين الثاني
 (نوفمبر) ١٩٥١ :

لم تبحث فيها أية قضية عدا مشكلة كوريا .
 ٦ — الدورة السادسة ، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ — ٥ شباط (فبراير)
 ١٩٥٢ :

بحث تحت بند « قضية فلسطين » المواضيع التالية :
 ا (تقرير لجنة التوفيق الدولية التابعة للامم المتحدة عن فلسطين .
 ب (تقرير من مدير وكالة اغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الاونروا) واللجنة الاستشارية
 للاونروا حول مساعدة اللاجئين الفلسطينيين .

ثانيا : حذف بند « قضية فلسطين » من دورات الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة :
 شهدت الدورة السابعة للجمعية العمومية توقف ادراج القضايا المتفرعة عن
 القضية الفلسطينية تحت البند « قضية فلسطين » . بل أسقط هذا البند ، وحلت محله
 القضايا الفرعية كبنود قائمة بذاتها . وقد بحثت الدورة السابعة لعام ١٩٥٢ المواضيع
 التالية :

١ (لجنة التوفيق الدولية التابعة للامم المتحدة عن فلسطين ، وعملها على ضوء
 قرارات الامم المتحدة . (ادرجت تحت بند الرقم ٦٧) .
 ب (شكوى من « اسرائيل » حول خرق الدول العربية لاتفاقات الهدنة وميثاق
 قرارات الامم المتحدة . (ادرجت تحت بند الرقم ٦٨) .

ج (تقرير مدير وكالة الاغاثة (ادرج تحت بند الرقم ٢٠) .
 اما الدورة الثامنة ١٩٥٣ ، فقد بحثت موضوعا واحدا فقط تحت بند الرقم ١٩ ،
 وهو تقرير مدير وكالة اغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الاونروا) .
 وهكذا منذ الدورة السابعة ١٩٥٢ ، حتى الان حذف بند « قضية فلسطين » من
 دورات الجمعية العمومية لهيئة الامم . ولكن كيف حدث ذلك ؟

لقد استند الامين العام للامم المتحدة (تريغفي لي حيثنذ عام ١٩٥٢) الى المادة ١٢
 من لائحة النظام الداخلي للامم المتحدة ، التي تنيط به مهمة وضع جدول الاعمال
 للجمعية العمومية لاقراره ، فلم يضع بند « قضية فلسطين » واستبدله ببند يحمل
 عنوان « تقرير مدير وكالة اغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الاونروا) » ، وبهذا قلب
 الموضوع المتفرع عن قضية فلسطين الى موضوع قائم بذاته بدل أن يدرج كفرع تحت
 اصل ، كما جرت العادة في الدورات السابقة . وحذف الموضوع الاصل حذفًا تامًا .

كان رد وفود الدول العربية الاعضاء في هيئة الامم انذاك — مصر ، سوريا ،
 العراق ، السعودية ، لبنان ، اليمن — ان استندت الى المادتين ١٤ ، ١٥ من لائحة